

وثيقة معلومات البرنامج
مرحلة التقييم المسبق

7 يوليو/تموز 2015

تقرير رقم: 97919

اسم العملية	المرحلة الأولى من برنامج إصلاح قطاعي الطاقة والمياه (قرض سياسات التنمية)
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
البلد	الأردن
القطاع	قطاع الطاقة العام (65%)، قطاع مياه الشرب والصرف الصحي والحماية من السيول (35%)
الرقم التعريفي للعملية	P154299
أداة الإقراض	قرض سياسات التنمية
المقترض/المقترضون	المملكة الأردنية الهاشمية
المملكة الأردنية الهاشمية	وزارة التخطيط والتعاون الدولي عمان، الأردن هاتف: +962-6-4644466؛ بريد إلكتروني: Mop@mop.gov.jo
تاريخ إعداد وثيقة معلومات البرنامج	7 يوليو/تموز 2015
التاريخ التقديري لإتمام التقييم المسبق	15 يوليو/تموز 2015
التاريخ التقديري لموافقة مجلس المديرين التنفيذيين	15 سبتمبر/أيلول 2015
قرار الاستعراض المؤسسي	صدر القرار ببدء إعداد هذه العملية بعد إجراء الاستعراض المؤسسي.

1. خلفية عامة عن البلد والقطاع

1. تهدف العملية المقترحة — والبالغة قيمتها 250 مليون دولار وهي الأولى ضمن سلسلة برامجية من قرضين لأغراض سياسات التنمية — إلى مساندة برامج إصلاح المالية العامة والسياسات التي تضطلع بها الحكومة الأردنية (الحكومة) في قطاعي الطاقة والمياه. ويعتبر برنامج السياسات المدعوم بقرض سياسات التنمية ضرورياً لتحسين مركز الموازنة ووضع الأساس لتنفيذ ما يتحقق من مكاسب على المدى المتوسط في مجال الكفاءة بهدف تشجيع الاستدامة طويلة الأجل لهذين القطاعين. وستعالج هذه السلسلة من القروض القضايا الرئيسية الخاصة بهذين القطاعين مع التخفيف من المخاطر التي وقفت عليها الدراسة التشخيصية المنهجية للأردن التي يجري إعدادها، كما ستعمل على تشجيع النمو الاقتصادي وإحداث توازن في الموازنة وتنمية القطاع الخاص.

2. وقعت صدمتان خارجيتان متتاليتان — الركود العالمي والاضطرابات الإقليمية في أعقاب أحداث الربيع العربي — وأدتا إلى تفاقم جوانب الضعف الهيكلية طويلة الأمد في الأردن. ففي أعقاب الأزمة المالية العالمية في 2008، تراجعت وتيرة النمو بصورة حادة. وأدت الاضطرابات في المنطقة إلى مزيد من التقيؤ للآفاق المستقبلية للأردن، وهذا بدوره أدى إلى (1) تباطؤ عجلة النمو وتراجع إيرادات الدولة، و(2) زيادة الإنفاق العام للحد من الضغوط الاجتماعية. ونجم عن ذلك تراكم مبالغ

كبيرة من الدين العام الذي أدت تكاليف خدمته إلى تفاقم الضغوط على الموازنة العامة. وهنا نشير بصورة خاصة إلى توقف إمدادات الغاز المصري الذي كان يمثل ما نسبته 90 في المائة في 2009 من الوقود اللازم لتوليد الكهرباء بالأردن، وقد أجبر ذلك الأردن على زيادة الاعتماد بشدة على الديزل وهو منتج أكثر تكلفة وأقل كفاءة وزيت الوقود الثقيل أثناء فترات ارتفاع أسعار النفط. كما أن قرار الحكومة المبدئي بعدم تحميل المستهلك النهائي تكاليف الوقود التي ارتفعت أدى إلى زيادة هائلة في خسائر التشغيل لشركة الكهرباء الوطنية. ونتيجة لذلك، واجهت الشركة عجزاً بلغ ما يعادل حوالي 4 - 5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي سنوياً منذ 2011، وبلغ مجمع خسائر التشغيل حوالي 6.44 مليار دولار، أما مصروفات خدمة الدين فكانت تغطي بصورة مباشرة من الموازنة. وبالتالي، زاد إجمالي الدين العام بوتيرة سريعة وتشير التقديرات إلى أنه بلغ حوالي 90 في المائة من إجمالي الناتج المحلي بنهاية 2014. وهناك خسائر موازنة أخرى بلغت 1 في المائة من إجمالي الناتج المحلي أضيفت إلى 2012 من جانب قطاع المياه. إن زيادة الاعتماد على التقنيات عالية التكلفة لتوفير المياه وارتفاع كثافة الطاقة في القطاع أسفرا عن زيادة حادة في تكلفة إمدادات المياه وما صاحب ذلك من عدم قدرة القطاع على استرداد تكاليف التشغيل والصيانة.

3. بناءً عليه، شرعت الحكومة مؤخراً في برنامج كبير يهدف إلى تعزيز إطار الاقتصاد الكلي. وقد حققت تعديلات السياسات في إطار برنامج صندوق النقد الدولي الخاص باتفاق الاستعداد الائتماني¹ والقرض البرامجي الثاني لسياسات التنمية² إعادة صياغة شاملة لسياسات المالية العامة، وتحسين مناخ أنشطة الأعمال، مع توسيع قاعدة الإيرادات. وادى ارتفاع تكاليف فاتورة دعم الطاقة التي وصلت إلى مستويات غير مستدامة إلى قيام الحكومة بالشروع في برنامج كبير لإصلاح الدعم بمساندة من برنامج صندوق النقد الدولي الخاص باتفاق الاستعداد الائتماني في نوفمبر/تشرين الثاني 2012 إلى إلغاء الدعم بصورة تامة على منتجات البترول (فيما عدا اسطوانات غاز البترول المسال التي تستخدم في أغراض الطهي المنزلي بصورة رئيسية). وتقوم الحكومة في الوقت الحالي بتنفيذ خطة خمسية لتعديل تعرفه الكهرباء تهدف إلى تمكين شركة الكهرباء الوطنية من استعادة التكاليف بصورة تامة في 2017. ولتشجيع أمن الطاقة، تسعى الحكومة في الوقت الحالي إلى تنويع مصادر الطاقة من خلال توسيع نطاق الطاقة المتجددة وتطوير محطة للغاز الطبيعي المسال في العقبة تم تشغيلها في يوليو/تموز 2015. وعلاوة على ذلك، تقوم الحكومة بتنفيذ خطة للمستويات المرجعية الهيكلية تهدف إلى استعادة تكاليف التشغيل والصيانة في قطاع المياه بحلول 2020 من خلال المزج بين زيادة الإيرادات وخفض التكاليف.

4. من الملاحظ أن البرنامج الذي يسانده صندوق النقد الدولي يعالج الضغوط على الموازنة والتي يسببها قطاعا الطاقة والمياه، وبالتالي من الأهمية بمكان للأردن تنفيذ إصلاحات هيكلية واسعة النطاق وخاصة بالسياسات لتحقيق استدامة النمو الاقتصادي، وذلك على الرغم من التخفيف المؤقت بسبب تراجع أسعار النفط. وتشير التوقعات إلى أن النمو الاقتصادي في الأردن سيبلغ 3 في المائة سنوياً، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على الكهرباء والمياه بمعدلات متوسطة تبلغ 6 و5 في المائة على التوالي. ويضع هذا المعدل المرتفع للنمو ضغوطاً على الموارد العامة، لا سيما في حالة عدم معالجة عوامل الضغط الأساسية في هذين القطاعين، وعدم تعظيم الاستفادة من النظم. وتحقيقاً لهذه الغاية، يركز عنصران أساسيان من جهود الحكومة على استعادة السلامة المالية للمرافق القطاعية وخاصة في شركة الكهرباء الوطنية — وهي العمود الفقري لقطاع الكهرباء — وتحسين أداء التشغيل في قطاعي الطاقة والمياه من خلال تحقيق مكاسب في الكفاءة. وتسعى الحكومة إلى الحد من تكلفة الكهرباء والمياه، وهو ما قد يحقق وفورات ضخمة في تشغيل الشبكات ومن ثم يحد من العبء على الموارد العامة للأردن. ويتمثل الهدف العام لقرض سياسات التنمية في تحسين السلامة المالية وزيادة مكاسب الكفاءة في قطاعي الطاقة والمياه في الأردن. وستجري هيكلية برنامج السياسات المدعوم بقرض سياسات التنمية حول ركيزتين اثنتين: (1) تحسين السلامة المالية لقطاعي الكهرباء والمياه؛ و(2) زيادة المكاسب المحققة من كفاءة الاستخدام في قطاعي الطاقة والمياه. وستساند الركيزة الأولى خطة الحكومة المعنية بوضع قطاعي الكهرباء والمياه على مسار استعادة التكاليف على نحو مستدام، وجهودها لاستعادة الملاءة الائتمانية لشركة الكهرباء الوطنية من خلال معالجة الديون المتركمة. وستساند الركيزة الثانية برامج الحكومة التي تعمل على تعزيز مكاسب الكفاءة على جانبي العرض والطلب في قطاعي الطاقة والمياه من خلال تنويع الموارد الاقتصادية لإمدادات الوقود ومزيج توليد الكهرباء بصورة أكثر عمقا، وتوسيع نطاق برامج كفاءة استخدام الطاقة في كلا القطاعين، وزيادة كفاءة استخدام الموارد المائية.

5. وتتوافق مجالات السياسات التي يساندها قرض سياسات التنمية مع هذه الأهداف، كما إنها تساند الأهداف المتوسطة الأجل لرؤية الأردن 2025 التي تم اعتمادها: "رؤية وطنية واستراتيجية وطنية". وتعمل رؤية الأردن 2025 على تحقيق الاعتماد على الذات والاستقرار بناء على الاستدامة المالية، وتعزيز الإنتاجية، وزيادة القدرة على المنافسة، والإلغاء التدريجي

¹ اعتمد المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي اتفاق الاستعداد الائتماني في 2 أغسطس/آب عام 2012 بمبلغ 1364 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (نحو مليار دولار)، ومن المتوقع إغلاقه في أغسطس/آب 2015.

² وافق مجلس المديرين التنفيذيين على قرض سياسات التنمية البرامجي الثاني للأردن (بقيمة 250 مليون دولار) في 1 أبريل/نيسان 2014، وكان من المتوقع أن يتم إغلاق هذا القرض في 1 أكتوبر/تشرين الأول 2015.

للدعم الذي لا يصل إلى مستحقه. . ومن الممكن أن يحقق تنفيذ برنامج سياسات التنمية وإنجاز نتائجه زيادة كبيرة في الإيرادات ووفورات هائلة في التكاليف يبلغ إجمالي قيمتها 1.7 مليار دينار أردني في قطاع الكهرباء على مدى السنوات 2015 - 2017. وسيعمل ذلك على تخفيف أعباء دعم الكهرباء على الموازنة العامة، وإتاحة مجال أوسع في الموازنة للحكومة كي تستثمر في البرامج المراعية للفقراء، وفي أنشطة اقتصادية أكثر اشتمالاً للجميع لتحسين مستوى معيشة السكان في الأردن. وسيعمل برنامج سياسات التنمية للتحويل في استخدام الوقود وتطوير الطاقة المتجددة أيضاً على تحقيق منافع بيئية كبرى خلال عمر البرنامج وذلك بالحد من الانبعاثات المرتبطة بالطاقة بمقدار 23.5 مليون طن ثاني أكسيد الكربون.

II. أهداف العملية

6. يتمثل الهدف الإنمائي للبرنامج في تحسين السلامة المالية وزيادة مكاسب الكفاءة في قطاعي الطاقة والمياه في الأردن. وتبين الدروس المستفادة من إصلاحات قطاعي الطاقة والمياه في الأردن أن تحسين كفاءة التشغيل بالتوازي مع زيادة إيرادات القطاعين هما من العناصر الأساسية لتحقيق الاستدامة لهذين القطاعين، نظراً لأن المستخدمين لا يحبذون دفع أسعار أعلى إذا كانت الخدمة في حالة تدهور. وبالتالي، سيتم هيكلة برنامج سياسات التنمية على ركيزتين أساسيتين: الركيزة أ: تحسين السلامة المالية في قطاعي الكهرباء والمياه، والركيزة ب: زيادة مكاسب الكفاءة في قطاعي الطاقة والمياه. وستساند الركيزة الأولى خطة الحكومة المعنية بوضع قطاعي الكهرباء والمياه على مسار استعادة التكاليف على نحو مستدام، ويشمل ذلك الجهود الرامية إلى استعادة الملاءة الائتمانية والموقف المالي لشركة الكهرباء الوطنية. وستساند الركيزة الثانية برامج الحكومة التي تعمل على تعزيز مكاسب الكفاءة على جانبي العرض والطلب في قطاعي الطاقة والمياه من خلال تنويع الموارد الاقتصادية لإمدادات الوقود ومزيج توليد الكهرباء، وتوسيع نطاق برامج كفاءة استخدام الطاقة، وزيادة كفاءة استخدام الموارد المائية.

III. دواعي مشاركة البنك الدولي

7. يتمثل الهدف الاستراتيجي الشامل لاستراتيجية الشراكة لمجموعة البنك الدولي الخاصة بالأردن للفترة 2012-2015 في إرساء الأساس لنمو اقتصادي. وعلى ضوء التغييرات التي حدثت مؤخراً في السياق الإقليمي، ركز تقرير سير العمل الخاص بهذه الاستراتيجية (مؤرخ في يونيو/حزيران 2014) على حاجة الأردن إلى التكيف مع الظروف الناشئة. ويدور محور تركيز مساندة البنك الدولي حول تخفيف الأثر المباشر للأزمة الإقليمية، وفي الوقت نفسه مساندة الأهداف الإنمائية طويلة الأجل والإصلاحات الهيكلية التي تستهدفها سلسلة قروض سياسات التنمية. وعلاوة على ذلك، يسهم قرض سياسات التنمية المقترح في الركيزة (1) لاستراتيجية الشراكة الأصلية ("تعزيز إدارة الموازنة وزيادة المساءلة") نظراً لأنها تهدف إلى زيادة كفاءة المصروفات العامة وتحقيق الإيرادات، ومن ثم تحقيق نمو اقتصادي أكثر قوة على المدى المتوسط.

8. وتسهم السياسات التي يدعمها البرنامج المقترح لسياسات التنمية في تحقيق هدفي مجموعة البنك الدولي للحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك. وسيسمح خفض أعباء الموازنة، بسبب دعم المياه والكهرباء، للحكومة بتحقيق المزيد من الاستدامة على صعيد المالية العامة، ومن ثم إتاحة المجال لها للاستثمار في البرامج المراعية للفقراء، وفي قطاعات اقتصادية واجتماعية أكثر إنتاجية وأعلى مستوى في الاحتواء الاجتماعي وذلك لتحسين مستويات المعيشة للمواطنين.

IV. التمويل المبدئي

المصدر:	(مليون دولار)
المقترض	0
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	250
المقترض/المستفيد	
آخرون (حدد)	
الإجمالي	250

V. الترتيبات المؤسسية والتنفيذية

9. تقع المسؤولية الكاملة عن رصد تنفيذ هذا البرنامج الخاص بقرض سياسات التنمية على عاتق وزارة التخطيط والتعاون الدولي. وتكون هذه الوزارة مسؤولة عن رفع تقارير للبنك الدولي حول سير العمل من حيث تنفيذ برامج السياسات الخاصة بهذا القرض، والتنسيق مع السلطات والجهات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ هذا البرنامج ومنها وزارة الطاقة والثروة المعدنية، وشركة الكهرباء الوطنية، وهيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن، ووزارة المياه والري، ومجلس الوزراء. وطوال فترة التنفيذ، يقوم فريق متعدد القطاعات من البنك الدولي بمهام إشراف مكثفة وتقديم المساعدة الفنية والمشورة بشأن السياسات لمساندة تنفيذ ومتابعة البرنامج الذي يسانده هذا القرض.

VI. المخاطر وتخفيف آثارها

10. تم تقييم المخاطر بوجه عام باعتبارها كبيرة. ويخضع الأداء المستمر من جانب الحكومة فيما يتعلق بأجندة الإصلاح الخاصة بها في قطاعي الطاقة والمياه، وتحقيق نواتج البرنامج المقترح لمخاطر جيوسياسية ومخاطر خاصة بالاقتصاد الكلي، ومخاطر تتعلق بالاستدامة المالية لقطاعي المياه والكهرباء: وبصورة أكثر تحديداً:

أ. **المخاطر السياسية ومخاطر الحوكمة كبيرة:** لا تزال التقلبات التي تشهدها المنطقة ودرجة التكامل بين الأردن وجيرانه تمثل مخاطر كبيرة على العمليات. وأدى تصعيد العنف في الأونة الأخيرة في دول الجوار مع ظهور داعش ومشاركة الأردن بصورة مباشرة في التحالف ضد داعش إلى تعقيد المخاطر الجيوسياسية والأمنية في البلاد. ويجري تخفيف هذه المخاطر من خلال الإجراءات التي تقوم بها الحكومة على المستوى الوطني والدولي للحفاظ على سلامة واستقرار الأردن. وبسبب الطبيعة المستمرة للصراع في سوريا، ستكون هناك تبعات جسام على الأردن. وقد تم العمل على تخفيف تلك الآثار من خلال مساندة في صورة منح، وخاصة من دول الخليج لمساعدة الأردن على تخفيف أثر تدفقات اللاجئين السوريين. وترتبط المخاطر الأكثر أهمية بالمساندة السياسية لإصلاحات السياسات المقترحة، وخاصة الإصلاحات الخاصة بتعرفة الخدمات. واستطاعت الحكومة تخفيف هذه المخاطر من خلال تقليل أثر إصلاح التعرفة على شرائح كبرى من السكان باستخدام هياكل تعرفه المياه والكهرباء الحالية التي تسمح بالدعم التحويلي بين مختلف شرائح المستهلكين.

ب. مخاطر الاستراتيجية والسياسات القطاعية كبيرة:

• **الطاقة:** ترتبط المخاطر الكبرى في قطاع الطاقة بالتذبذب في أسعار النفط. وكي يتسنى التخفيف من أثر الزيادة في تكاليف الوقود على الموقف المالي لشركة الكهرباء الوطنية، والأعباء التالية على الموازنة العامة، قامت الحكومة بإلغاء الدعم على منتجات الوقود (فيما عدا غاز البترول المسال)، وتقوم بتنفيذ خطة لزيادة تعرفه الكهرباء تم بموجبها زيادة سعر بيع الكهرباء للمستخدمين بنسبة 15 في المائة مرتين. وأدى التراجع الحاد في أسعار النفط إلى تعديل إيجابي للتوقعات الخاصة باستعادة كامل التكلفة في قطاع الكهرباء، وتم تنفيذ القرار الخاص بزيادة تعرفه الكهرباء في 2015 بنسبة 7.5 في المائة بدلاً من 15 في المائة. وكي يتسنى التخفيف من المخاطر الكبرى، تتخذ الحكومة إجراءات وتدبير لتعزيز برنامج إصلاح دعم الكهرباء. وعلاوة على ذلك، تقوم الحكومة بتنويع مصادر الطاقة للتخفيف من قابلية التأثر بأي هزة في أمن الإمدادات والحد من تكاليف إنتاج الكهرباء بهدف تقليل حجم الزيادة المطلوبة في التعرفة.

المياه: ترتبط المخاطر الكبرى في قطاع المياه بالحساسية السياسية المرتبطة بتنفيذ الزيادات في تعرفه المياه، نظراً لأن إلغاء دعم الطاقة سيضع ضغوطاً متزايدة على تكلفة توفير المياه (نظراً لزيادة كثافة استخدام الطاقة في إنتاج المياه في الأردن). ومن المرجح أن تكون للزيادة في تعرفه المياه والصرف الصحي ورسوم المياه الجوفية والري أثر إيجابي على استعادة التكلفة مع تقديم حوافز للحفاظ على المياه. وحتى يتسنى التخفيف من المخاطر المرتبطة بزيادة التعرفة، على الحكومة الاستمرار في التواصل مع المواطنين وزيادة التوعية بشأن توفير المياه على نحو مستدام مع التركيز على قيمة المياه وضرورة المحافظة عليها. وعلى الرغم من أن خفض دعم المياه يتسم بالحساسية من الناحية السياسية، فإن الأسر المعيشية، بحسب استطلاعات الرأي، لديها رغبة كبيرة في النظر بعين الاعتبار في تقليل دعم المياه، وذلك يرجع إلى حملات توعية سابقة.

أ. **مخاطر الأطراف المعنية كبيرة:** تتألف الإجراءات والتدابير الخاصة بالسياسات من تلك الإجراءات التي تهدف إلى تحسين السلامة المالية لهذا القطاع من خلال زيادة تعرفه الكهرباء والمياه والتي سينجم عنها زيادة تكلفة الخدمة على المستهلكين. وتقوم الحكومة في الوقت الحالي بتخفيف أثر أسعار الكهرباء على الفقراء والفئات المستضعفة من خلال قصر الزيادة في الأسعار على الاستهلاك المنزلي الذي يتجاوز 600 كيلوواط في الساعة. وأدت إعادة هيكلة تعرفه المياه في 2011 إلى وجود هيكل تعرفه لهذا القطاع يجعل مستخدمى المياه في المباني السكنية أو غير السكنية الذين يستخدمون كميات كبيرة من المياه يشعرون بشدة أثر هذه الزيادة في الأسعار. ورغم ذلك، فأثناء تنفيذ سلسلة هذه القروض، سيتم رصد الأثر المحتمل على أوضاع الفقر من جراء تعديلات تعرفه المياه والكهرباء التي يساندها هذا القرض للنظر بعين الاعتبار، إن دعت الحاجة، مع الحكومة في تخفيف أي آثار سلبية ممكنة على الشرائح الفقيرة والمستضعفة من المستهلكين في حالة ظهور مثل هذه الآثار. وفي تلك الحالة، سيعمل التقدم الذي تم إحرازه مؤخراً لإعداد سجل وطني موحد على تمكين الحكومة من وضع برنامج تحويلات نقدية أكثر استهدافاً للشرائح المستحقة، ومن الممكن أن يساعد، إن دعت الضرورة إلى ذلك، في تخفيف أي أثر لزيادة التعرفه على الأسر المعيشية الفقيرة.

VII. أوضاع الفقر والآثار الاجتماعية والجوانب البيئية

الفقر والآثار الاجتماعية

11. تتألف الإجراءات والتدابير الخاصة بالسياسات من تلك الإجراءات التي تهدف إلى تحسين السلامة المالية لهذا القطاع من خلال زيادة تعرفه الكهرباء والمياه والتي سينجم عنها زيادة تكلفة الخدمة على المستهلكين، ومن ثم قد يكون لها أثر على الفقراء والمستضعفين. وتقوم الحكومة في الوقت الحالي بتخفيف أثر أسعار الكهرباء على الفقراء والفئات المستضعفة من خلال قصر الزيادة في الأسعار على الاستهلاك المنزلي الذي يتجاوز 600 كيلوواط في الساعة. وأدت إعادة هيكلة تعرفه المياه في 2011 إلى وجود هيكل تعرفه لهذا القطاع يجعل مستخدمى المياه في المباني السكنية أو غير السكنية الذين يستخدمون كميات كبيرة من المياه يشعرون بشدة أثر هذه الزيادة في الأسعار. ورغم ذلك، فأثناء تنفيذ سلسلة هذه القروض، سيتم رصد الأثر المحتمل على أوضاع الفقر من جراء تعديلات تعرفه المياه والكهرباء التي يساندها هذا القرض للنظر بعين الاعتبار، إن دعت الحاجة، مع الحكومة في تخفيف أي آثار سلبية ممكنة على الشرائح الفقيرة والمستضعفة من المستهلكين في حالة ظهور مثل هذه الآثار. وسيعمل التقدم الذي تم إحرازه مؤخراً لإعداد سجل وطني موحد على تمكين الحكومة من وضع برنامج تحويلات نقدية أكثر استهدافاً للشرائح المستحقة، ومن الممكن أن يساعد، إن دعت الضرورة إلى ذلك، في تخفيف أي أثر لزيادة التعرفه على الأسر المعيشية الفقيرة.

الجوانب البيئية

12. من غير المرجح أن تتسبب إجراءات السياسات التي يساندها هذا القرض المقترح في إحداث تأثير كبير على البيئة أو الغابات أو الموارد الطبيعية الأخرى. ومن الممكن أن تساعد برامج إصلاح التعرفه التي تجري مساندها في إطار الركيزة الأولى التي تهدف إلى تحسين السلامة المالية لقطاعي المياه والكهرباء في الحد من نمو الطلب على الطاقة والمياه، وهو ما يؤدي إلى تقليص التدهور البيئي. وعلى نحو مماثل، فإن البرامج الرامية إلى تحقيق مكاسب من الكفاءة في إطار الركيزة الثانية التي تشجع على تنمية الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، وتعميق استخدام الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء بدلاً من زيت الوقود والديزل الأكثر تلويثاً ستعمل بصورة واضحة على تحسين جودة الهواء بخفض الانبعاثات المرتبطة بالطاقة بواقع 23.5 مليون طن ثاني أكسيد الكربون، ومن ثم تحسين الهواء والحد من تلوثه، وتقليل الآثار ذات الصلة على صحة الإنسان.

13. قد تنجم الآثار البيئية السلبية من الإصلاحات التي يساندها قرض سياسات التنمية من أولويات محددة خاصة بالاستثمارات في البنية التحتية. لكن الأردن اعتمد في 2005 لائحة لتقييم الأثر البيئي (لائحة رقم 2005/37) لتنظيم عملية تقييم الأثر البيئي فيما يتعلق بنطاق التطبيق، والمتطلبات الجوهرية، وإجراءات الموافقة والاعتماد. وستخضع إجراءات السياسات ذات الصلة بالبنية التحتية للمياه لهذه اللائحة التي تم تقييمها بوصفها قوية. ولذلك فمن المرجح تقادي أو تقليل أي أثر بيئي سلبي كبير.

البنك الدولي

مسؤول الاتصال: حسام محمد بيدس

المنصب: رئيس البرامج

هاتف: +961-1-987-800

بريد إلكتروني: hbeides@worldbank.org

المكان: بيروت، لبنان (البنك الدولي للإنشاء والتعمير)

مسؤول الاتصال: كارولين فان دن برج

المنصب: أخصائي أول في مجال المياه والصرف الصحي

هاتف: +12024738121

بريد إلكتروني: cvandenberg@worldbank.org

المكان: واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية (البنك الدولي للإنشاء والتعمير)

المقترض

مسؤول الاتصال: وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

المنصب: معالي المهندس عماد نجيب فاخوري

هاتف: +962-6-4644466

بريد إلكتروني: mop@mop.gov.jo

.IX للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

The InfoShop

The World Bank

1818 H Street, NW

Washington, D.C. 20433

هاتف: (202) 458-4500

فاكس: (202) 522-1500

الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/infoshop>